

اثر التمويل الزراعي في تحقيق الناتج الزراعي

المصرف الزراعي التعاوني في العراق كحالة دراسية خلال المدة (1998-2014)

إسماعيل عزيز أسد

قسم ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، السليمانية ، العراق

ismail.asad@univsul.edu.iq

الملخص:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية لأي بلد سواءً أكان من الدول المتقدمة أم من الدول المتخلفة على حد سواءً وذلك لأن الزراعة تعد نشاطاً اقتصادياً مهماً ومصدراً أساسياً لسد الاحتياجات الغذائية للسكان وأيضاً مصدراً للدخل والثروة، كذلك فإنها تساهم في الحد من البطالة وتوفير العديد من فرص العمل. ويعتبر على عاتق المصرف الزراعي التعاوني منح التسهيلات الائتمانية في الأجل المختلفة لتفعيل النشاط الزراعي وتؤدية دوره المناسب المطلوب منه، أن الدور الملقي على عاتق المصرف الزراعي التعاوني هو كبير وذلك لحاجة القطاع الزراعي إلى رؤوس الأموال لتوفير البنية التحتية لهذا القطاع.

الكلمات الافتتاحية : التمويل الزراعي ، الناتج الزراعي ، المصرف الزراعي التعاوني ، القطاع الزراعي

پوخته :

کەرتى كىشتوكال ىرولىيکى گۈنگ دەگىرىت لە يېرسەي گەشە كىردىن و گەشەسەندىنى ئابۇرۇي ھەر وولاتىك ھەروەھا كىشتوكال و مەك ھەر چالاکىيەكى ئابۇرۇي بە سەرچاۋىيەكى گۈنگ پېداۋىستىيەكانى دانىشتوان دادەنرىت و سەرچاۋىيەكە بۇ داھات و سەرمایە ھەروەھا بەشدارى دەكات لە كەمكىردىنەوەي بى كاريدا .

Abstract:

The Agriculture sector plays an important role to achieve economic development for any country whether advance country or underdeveloped country , that Agriculture activity consider important economic activity and basic source to cover the nutritional needs for population , also Agriculture consider source of income and wealth , its contribute to reduce unemployment .the Agriculture bank provides credit facilities for deferent periods in order to activate the Agriculture activity and perform .this role lying on agriculture cooperative bank is big due to the need of the agriculture sector to the capital in order to providing infrastructure to this sector.

Key words: agriculture financing, agriculture products, agriculture cooperative banks, agriculture sector.

المقدمة:

بعد المصرف الزراعي من اقدم المصادر العراقية، وقد سبق في تأسيسه معظم المصادر التجارية وهي ميزة يتمتع بها المصرف تجعله في مقدمة المصادر في مجال خبرته التي امتدت لأكثر من ثمانية عقود، حيث استطاع من خلالها كيفية التعامل مع سكان الريف تعاملًا خاصًا بالأمور الاقتصادية والمالية بحيث يمكن المصرف المذكور من دعم القطاع الزراعي والمحافظة على امواله من التسرب وعدم السداد في معظم الظروف التي مربها العراق.

ومما تجدر الاشارة اليه ان الدور الملقى على عاتق المصرف الزراعي التعاوني والوضع هو كبير وذلك لحاجة القطاع الزراعي لرؤوس الاموال بغية توفير البنى التحتية (من طرق وكهرباء ومياه فضلاً عن الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها) وذلك بسبب الامال الذي لحق بالقطاع الزراعي والبنية التحتية بشكل خاص. عليه فان عملية النهوض في القطاع الزراعي تتطلب تضافر الجهد من قبل الحكومة والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ذات العلاقة اضافة الى الخدمات المصرفية المقدمة الى الفلاحين.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث في محاولة للإجابة على تساؤل رئيسي هو الى اي مدى استطاع المصرف الزراعي التعاوني في العراق من تقديم قروض تمويلية للمزارعين اسهمت في تحقيق زيادة في الانتاج الزراعي خلال مدة الدراسة (1998-2014).

أهمية البحث :

تكتسب اهمية البحث من الدور المطلوب الذي يفترض ان يتضطلع به المصرف في تقديم التسهيلات المصرفية لدعم القطاع الزراعي من خلال تغذية الثروة الحيوانية ومواد بيطرية لمعالجة الامراض اضافة الى قطع غيار التركتورات ومضخات المياه فضلاً عن دعم البنى التحتية التي تخدم القطاع الريفي من طرق ومواصلات وكهرباء ومياه للشرب وكافة الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها تؤثر قروض المصرف الزراعي التعاوني في العراق والمنوحة للقطاع الزراعي تأثيراً ايجابياً على نموه وزيادة مساهنته في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

اسلوب البحث:

تبني وأستخدم الباحث الاسلوب الوصفي. وبين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث فضلاً عن استخدام الباحث الاسلوب القياسي (الانحدار الخطي) لتبيين اثر القروض على الناتج الزراعي في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الوقوف على حجم التأثير الذي يتركه المصرف الزراعي التعاوني على الناتج الزراعي، ومدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق.

هيكلية البحث:

ولغرض تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى ثلاث مباحث تناول الاول النشأة ونوعية القروض والمبادرة الزراعية ، بينما تناول الثاني وصف القروض التي منحها المصرف ،اما المبحث الثالث فخصص لاختبار فرضية البحث لتحديد اثر القروض على الناتج الزراعي .

المبحث الاول

نشأة المصرف الزراعي التعاوني وانواع القروض

ضمن هذا المبحث يتم تناول الفقرات الآتية:

الاول : نشأة المصرف الزراعي التعاوني :

البداية كانت هنالك مصارف تنموية متخصصة تعمل بموجب قرار ودعم حكوميين وظيفتها منح القروض لقطاعات تنموية كالصناعة والزراعة والاسكان وهي لا تمارس الصيرفة الشاملة، انما تخدم قطاعات محددة من قبل الحكومة لأحداث تنمية اقتصادية ويخصص لها نسب معينة من الموازنة العامة ، وقد انتشرت هذه الصناديق في دول عديدة ومنها العراق .¹

ومن هنا ظهرت الحاجة الملحة لتأسيس مصرف قطاعي متخصص ،فقد اسس المصرف الزراعي الصناعي عام (1935) لتمويل النشاط الزراعي والصناعي ونظرًا لحاجة كل قطاع على حد فقد انفصل المصرف الصناعي واستقل بذاته عام (1946) وتشير المصادر الى ان المزارعين في العهد الملكي كانوا تحت رحمه الاقطاعيين والمرابين ويرضخون لشروطهم واستمر الوضع حتى قيام الحكم الجمهوري وصدور قانون (56) لسنة (1959) لتأسيس المصرف الزراعي ليكون مستقلًا بذاته يتضمن صناديق توفير يودع فيها المزارعون من مبالغ القروض الزراعية المخصص لهم ، وبعد عام (1994) تم تجميد السياسة الاقتصادية بعد ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية وتقديم الدعم لهذا القطاع . وبعد عام (2003) تحسن وضع واداء المصرف الزراعي التعاوني عبر فتح فروع له في وعظ المحافظات العراقية كمبادرة حكومية لدعم القطاع الزراعي على وجه الخصوص.

ثانياً : أنواع القروض الزراعية :

يمكن المصرف الزراعي التعاوني العديد من القروض تصنف حسب المعايير المختلفة وكما يأتي :

أ- حسب الاغراض المصنفة من اجلها :

1. قروض التجهيزات الزراعية: وهي قروض تخصص لتجهيز البيوت البلاستيكية والمستلزمات الزراعية الاخرى كالمرشات والبذور والاسمدة .
2. قروض التسويق الزراعي : وهي قروض تخصص لاكمال العملية التسويقية كالنقل وغيرها من الخدمات التسويقية .
3. قروض مشاريع الدواجن : وهي قروض تمنح لأنشاء حقول الدواجن وقاعاتها وترميم واعادة تأهيل الحقول القديمة .
4. قروض الثروة الحيوانية : وهي قروض تمنح لأنشاء مشاريع الثروة الحيوانية المختلفة مثل تربية العجول والماعز والاغنام والابقار وغيرها .
5. قروض المكائن والآلات الزراعية : وتندرج لغرض شراء الحاصدات والساحبات وصيانتها وشراء مكائن الرش والمحاريث وغيرها .
6. قروض انشاء البساتين وتطويرها .
7. قروض انشاء المعامل الزراعية مثل معامل العلف والجرش وغيرها .
8. قروض حفر الآبار ومشاريع الري وكرى الانهر .
9. قروض استصلاح الاراضي الزراعية للتخلص من الاملاح وغسل الترب وغيرها .

¹ وزارة المالية الاتحادية – المصرف الزراعي التعاوني – 2019

ب - القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني حسب اجالها:

1. قروض قصيرة الاجل : وهي القروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة وتستخدم الموسم الانتاجي وغيرها من الاغراض قصيرة الاجل وتتميز هذه القروض بقصر دورة رأس المال فيها .
2. قروض متوسطة الاجل : وهي القروض التي لا يتجاوز اجل منحها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاجية وغيرها ، وان هذه الفترة قد تجمد اموال المصرف فضلا عن المخاطر الاخرى التي قد تلحق بهذه القروض .
3. قروض طويلة الاجل : وهي قروض توجه للاستثمارات طويلة الاجل تفوق في الغالب مدها السبع سنوات وتمتد الى اكثر من عشرين سنة وهي تمول لشراء الاراضي والعقارات المباني وتعتمد على مصادر ادخارية طويلة الاجل وتسهم في تكوين البنية التحتية الزراعية

ثالثاً: المبادرة الزراعية :

بعد عام (2008) اطلقت الحكومة العراقية قروض المبادرة الزراعية وهي عبارة عن قروض هدفها دعم القطاع الزراعي وتوفير الظروف والسلف لتمكن المزارعين وال فلاحين من تغطية تكاليف المشاريع الزراعية بشكلها الحيواني والنباتي فضلا عن شمولها لأغراض الزراعة كافة من خلال تخصيص القروض لها وابداعها في صناديق متخصصة بهذه الاغراض وان هذه القروض هي من نوع القروض الميسرة وقليلة الفوائد جدا .

وتوجد ثمانية صناديق تخصيصية تمنح قروضها لمختلف الانشطة الزراعية مقابل رسوم قدرها (6%) للخدمة من قيمة القروض وهذه الصناديق هي: ⁽¹⁾

1- صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين .

2- صندوق اقراض تنمية النخيل .

3- صندوق اقراض تنمية الثرة الحيوانية .

4- صندوق اقراض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة .

5- صندوق تنمية المشاريع الاستثمارية الكبرى .

6- صندوق تنمية الاهوار .

7- صندوق تنمية المشاريع الزراعية لأبناء العراق .

8- صندوق تنمية المرأة الريفية .

¹ وزارة المالية الاتحادية – المصرف الزراعي التعاوني – 2019

المبحث الثاني

التحليل الوصفي لبيانات المتغيرات المدروسة

ضمن هذا المبحث سيتم تناول الفقرات الآتية :

اولاً. القروض الممنوحة : بعد المصرف الزراعي التعاوني المصدر الرئيسي للأراضي وتمويل القطاع الزراعي بالقروض المختلفة في العراق ونلاحظ من الجدول رقم (1) النشاط الأقارضي لهذا المصرف خلال المدة المدروسة (1998-2014) انه قد مول القطاع الزراعي بثلاث انواع من القروض بحسب الأجل وهي قروض قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل وطويلة الأجل فضلا عن قروض المبادرة الزراعية التي شرعت بها الحكومة ابتداء من عام (2008) ونلاحظ من الجدول ان القروض متوسطة الأجل لم تستخدم خلال المدة الا في سنة واحدة وهي عام (2001) وبمبلغ مقداره (15971) مليون دينار في حين ان القروض القصيرة والطويلة الأجل استمر المصرف بمنحها للمزارعين فقد كانت القصيرة لسنة (1998) قد بلغت (52) مليون دينار ولم يمنح المصرف اي قرض قصير الأجل في السنة التالية وكان أعلى مبلغ منحه المصرف قبل عام (2003) هو (12592) مليون دينار في عام (2002) وهو جزء من السياسة الزراعية التي كانت متتبعة في الحقبة المذكورة والغاية منها هو لدعم القطاع الزراعي ،اذ ان العراق كان يعاني من العقوبات الدولية المفروضة عليه خلال المدة (1991-2003) اما بعد عام (2003) وحتى نهاية عام (2014) فان اقل مبلغ تم منحه في الاجل القصير كان في عام (2005) واعلى مبلغ كان قد وصل الى (206119) مليون دينار عام (2011) ويمكن ملاحظة المبالغ الكبيرة للقروض الممنوحة للأعوام (2011 و 2012) بلغت (519733) و (755469) على التوالي ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع اسعار النفط لذا عملت الموازنة الحكومية على دعم القطاع الزراعي ،وعند مقارنة نسبة القروض القصيرة الأجل نجدها حوالي (17%) من مجموع القروض الممنوحة خلال المدة المدروسة ويمكن ملاحظة الشكل (1) الذي يبين القروض قصيرة الأجل هي القروض الاقل مقارنة بالقروض طويلة الأجل اما القروض طويلة الأجل فهي القروض الرئيسية لنشاط المصرف الزراعي التعاوني طوال المدة المدروسة وكما يظهرها الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، وتمثل أعلى المبالغ التي تم اقراضها في الاجل الطويل وقد جاءت في عامي (2008 و 2012) بمبالغ قدرها (280600) و (366667) مليون دينار على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة لها وقد يعزى هذا الارتفاع الى زيادة التخصيصات المتاحة للمصرف نتيجة الفائض في الموازنة العامة للبلد المتأتي من ارتفاع اسعار النفط جاءت المبالغ الممنوحة في عام (2011) اذ بلغت نحو (33614) مليون دينار وقد يرجع ذلك الانخفاض الى زيادة القروض الموجه للاجل القصير الى جانب ما تم منحه من قروض ضمن المبادرة الزراعية للحكومة التي تم منح قروضها المصرف الزراعي التعاوني ،ولعل ما يلفت الانتباه هو ان القروض طويلة الأجل كانت هي أكثر و لاسيما بعد ما تم دعم المصرف المذكور بقروض المبادرة الزراعية وقد بلغ معدل القروض طويلة الأجل نحو (83%) من مجموع القروض الممنوحة طوال المدة المدروسة ضمن بالبحث.

جدول رقم (1)

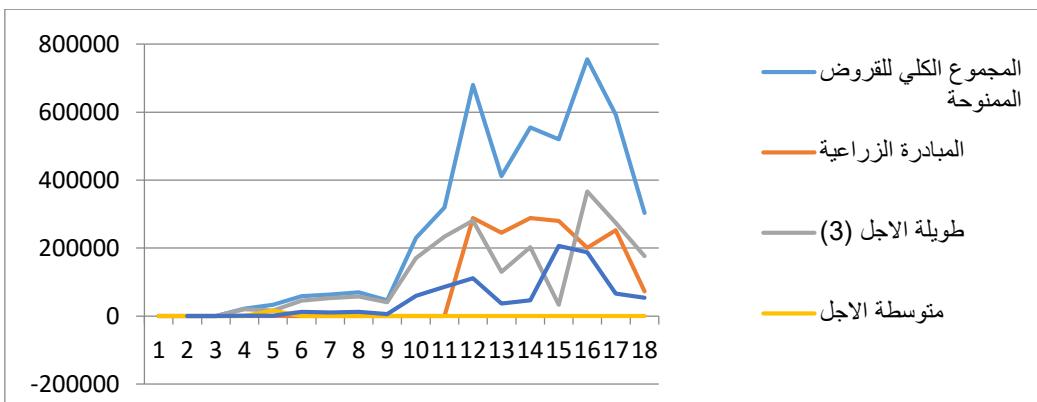
قروض المصرف الزراعي التعاوني والمبادرة الزراعية الممنوحة للمدة (1998-2014) (مليون دينار)

نسبة القروض قصير الاجل إلى المجموع	المجموع الكلي للقروض الممنوحة (5)	المبادرة الزراعية (4)	طويلة الاجل (3)	متوسطة الاجل (2)	قصيرة الاجل (1)	السنة
100	52	-	0	0	52	1998
0	349	-	349	0	0	1999
6.6	21409	-	19989	0	1420	2000
3.8	33209	-	15971	15971	1267	2001
21.5	58364	-	45772	0	12592	2002
16.4	63640	-	53197	0	10443	2003
17.6	70033	-	57643	0	12390	2004
12.7	46366	-	40460	0	5906	2005
25.8	229765	-	170409	0	59356	2006
26.8	319164	-	233478	0	85686	2007
16.3	679928	288000	280600	0	111328	2008
9	412084	244800	130022	0	37262	2009
8.3	555338	288000	202652	0	46486	2010
39.6	519733	280000	33614	0	206119	2011
24.8	755469	201000	366667	0	187829	2012
11.1	592945	252500	274538	0	65907	2013
17.8	303478	73000	176447	0	54031	2014

المصدر

1- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي (العراق) – الجهاز المركزي للأحصاء والمعلوماتية – المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (1998-2014) – بغداد / العراق .

2- وزارة المالية (العراق) – المصرف الزراعي التعاوني – قسم قروض المبادرة الزراعية للسنوات (2008-2014) – بغداد / العراق .



شكل رقم (1)

المصدر : اعد من قبل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

ثانياً. الناتج الزراعي : ان الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على القطاع النفطي جعل من القطاع الزراعي قطاعا ضعيفا ، فضلا عن ما يعانيه هذا القطاع من مشاكل متأصلة فيه مثل البطالة المقنعة والفقر والتخلف وانخفاض الدخل الزراعي الى جانب المشاكل الزراعية الفنية كارتفاع نسبة الملوحة وقلة شبكات الري والبزل ومشاكلها وشحة المياه والاستخدام غير الكفؤ للموارد . لذا نجد ان مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي طيلة مدة الدراسة (1998-2014) متذبذبة اذا تراوحت بين (3.8% - 3.8%) وهو ناجم عن العقوبات الاقتصادية الدولية على العراق فضلا عن الآثار السلبية للاحتلال العسكري الامريكي على العراق والدمار الذي خلفته ومن البنى التحتية ، والجدول رقم (2) يوضح ذلك .

جدول رقم (2) مساهمة القطاع الزراعي بالنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمرة (1998-2014)

السنة	الناتج الزراعي (م.م)	الناتج المحلي الاجمالي (م.م)	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)
1998	68197	1391775	4.9
1999	92401	1925024	4.8
2000	107666	2290778	4.7
2001	169175	2487866	6.8
2002	189133	2701910	7.0
2003	215976	2958578	7.3
2004	268889	3239628	8.3
2005	234127	3547376	6.6
2006	218376	3831166	5.7
2007	222745	4137659	4.9
2008	169809	4468671	3.8
2009	250961	4826165	5.2
2010	265825	5212258	5.1
2011	253315	5629238	4.5
2012	249262	6079577	4.1
2013	308768	6569543	4.7
2014	347646	7094818	4.9

المصدر : وزارة التخطيط العراقية – وثيقة خطة التنمية الوطنية

<https://mog.gov.iq> [P.D.F]

المبحث الثالث

توصيف وبناء النموذج القياسي

ان صياغة النموذج القياسي تهدف الى معرفة اثر القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني على مستوى الناتج الزراعي بوصفها مساهمة هذا الناتج في الناتج المحلي الاجمالي فان ذلك يتطلب تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل وطبيعة العلاقة بينهما ، ومن هنا فان متغير القروض الممنوحة (lo) يعد هو المتغير المستقل في النموذج والذي يؤثر على الناتج الزراعي (agr) وقد تم تحديد عدة تباطؤات زمنية للمتغير المستقل لمعرفة اثرها على المتغير التابع ووصلت الى خمس تباطؤات زمنية بمعنى معرفة اثر القروض عبر مرور خمس سنوات من منحه للمزارع المقترض ويمكن التعبير عن الدوال الرياضية والقياسية للنموذج على وفق البناء الآتي :

$$agr = F(lo, lot, lot_{-1}, \dots, lo_{t-5})$$

ويمكن وضع النموذج بصيغته القياسية كالتالي :

$$agr = a + b1lo_t + b2lot_{-1} + \dots + b5lo_{t-5} + U_i$$

نتائج اختبار استقرارية البيانات :

قبل البدء بقياس اثر وتحليل اثر القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني على الناتج الزراعي (مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي) فإنه سيتم اختبار استقرارية البيانات المستخدمة من خلال اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمعرفة مدى استقرارها لتجنب حدوث الانحدار الزائف الذي يصاحب عدم الاستقرار في السلسلة الزمنية للبيانات وذلك من خلال استخدام اختبار ديكى- فولر الموسع (Augment Dicky-Fuller) (بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 7) وبحسب الجدول رقم (3) الذي يظهر لنا نتائج اختبار الاستقرارية للبيانات المدروسة لمتغيري الناتج الزراعي والقروض الممنوحة من المصرف الزراعي ، وكان المتغيران قد استقرتا عند الفرق الاول (I₍₁₎) اذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة هي (5.791) لمتغير الناتج الزراعي و (4.366) لمتغير القروض الممنوحة وهي اعلى من القيمة المطلقة الحرجية لاختبار الاستقرارية البالغة (3.959) على مستوى (1%) لذا فإنه يمكننا الاستمرار في التحليل القياسي واجراء تقديرات الانحدار على البيانات .

نتائج اختبار الاستقرارية لمتغيري الناتج الزراعي والقروض الممنوحة- الفرق الاول (1)

مستوى المعنوية	النتيجة	القيم الحرجية	القيمة الاحصائية	المتغيرات
%1	مستقرة	%1 -3.959	-5.791	الناتج الزراعي (agr)
		%5 -3.081		
		%10 -2.681		
%1	مستقرة	%1 -3.959	-4.366	القروض الممنوحة (Lo)
		%5 -3.081		
		%10 -2.681		

المصدر : احتسبها الباحث باستخدام برنامج (Eviews 7)



ص: 186-197

المجلة العلمية لجامعة حيّان - السليمانية

المجلد (4) – العدد (1)، حزيران 2020

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)

وفيها يخص نتائج تقدير وتحليل اثر القروض الممنوحة على مساهمة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي

فقد تم تقدير معلمات النماذج القياسية التي يمكن على اساسها تحديد الدرجة التي يؤثر فيها المتغير المستقل في المتغير التابع وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على برنامج Minitab Under Windows (وقد تم التوصل الى المعادلة الآتية :

$$R^2 = 88.7 \dots \dots \overline{R^2} = 69.9 \dots \dots \dots F = 4.88 \dots \dots D.W = 2.79$$

تشير نتائج تقدیر الانحدار المتعدد الى ان القروض الممنوحة تأثر في الناتج الزراعي بعد فترة التباطؤ الخامسة اذ كانت قيمة (t) لمعلمة المتغير معنوية على مستوى (1%) فضلا عن اجتياز النموذج لاختبار (t) بمستوى معنوية (1%) وكانت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 69.9$) اي ان متغير القروض الزراعية استطلاع تفسير ما يقرب من (70%) من النقلبات الحاصلة في الناتج الزراعي ، وتشير نتائج التقدیر كذلك الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي اذ ان قيمة ($D.W$) بلغت (2.79) وهي ضمن منطقة القبول اذ انها كانت اعلى من القيمة الجدولية لمستوى المعنوية (0.01) ومقدارها ($dl=1.48$) و($du=1.6$) وبذات الوقت اقل من ($4-du$) وبذلك يتم قبول فرضية العدم (عدم وجود ارتباط ذاتي) ورفض الفرضية البديلة ويشير النموذج الى ان تغيرا مقداره وحدة واحدة في القروض الممنوحة يؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (5.2) .

تحليل النتائج :

ان النتائج التي توصل إليها البحث تؤكّد على نقطتين اساسيتين وهما:

١. ان القروض الممنوحة من المصرف الزراعي التعاوني تؤثر على الناتج الزراعي بعد فترة خمس سنوات وهذه النتيجة ناجمة عن سيطرة القروض الطويلة الاجل اذ انها حازت على نسبة تقارب من (83%) من مجموع القروض الممنوحة خلال السنوات المدرسوة في حين شكلت القروض قصيرة الاجل نسبة تقارب من (17%)، وان القروض الطويلة الاجل كما هو معلوم تمنح الى المزارعين لتنفيذ اعمال زراعية طويلة الاجل كأشاء البساتين او استصلاح الاراضي الزراعية او شق الانهار والمبازل وغيرها من هذه المشاريع والتي لا يأتى مردودها الانتاجي الا بعد عدة سنوات قد تتجاوز الخمس او السبعة سنوات، لذا فان النتيجة تتسمج مع المنطق الاقتصادي الذي يؤكد على ان فاعلية القروض الطويلة الاجل تأتي متأخرة وليس مباشرة في التأثير .

2. والنقطة الثانية التي توصل اليها البحث هي ان تغير المتغير المستقل (القروض الممنوحة) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير المتغير التابع (الناتج الزراعي) بمقدار (5.2) وحدة وهذا يؤكد حاجة القطاع الزراعي الى المزيد من رأس المال لان المعاملة لوحدها لا تكفي للنهوض بالانتاج بل ان رأس المال يعد مهما واساسيا في عمليات التطوير والاصلاح في القطاع الزراعي وفي عمليات تحديث الزراعة وتحسين مستوى استخدام المكننة الزراعية فضلا عن تطوير المزارعين انفسهم (رأس المال البشري) والى جانب ما تقدم فان المجتمع الريفي يتميز باختفاض مستوى الدخل بين المزارعين والبطالة المقنعة وعليه فان اية اموال يتم اتفاقها على تمويل القطاع الزراعي سيكون تأثيرها واضحة على الانتاج الزراعي هذا ويعد الاستثمار بالقطاع الزراعي منتجاً وذا مردود اقتصادي مجزي .

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات :

- 1- توسيع المصرف الزراعي التعاوني في منح القروض الطويلة والقصيرة الاجل على حساب القروض المتوسطة الاجل ، اذ شكلت القروض الطويلة الاجل نسبة (83%) من مجموع القروض الممنوحة خلال السنوات المدروسة في حين شكلت القروض قصيرة الاجل نسبة تقترب من (17%).
- 2- تم التركيز على قروض المبادرة الزراعية ولا سيما بعد العمل بها وتوزيع منافذ قروضها على شكل ثمانية صناديق تغطي جوانب الاحتياجات الزراعية في الريف العراقي .
- 3- ظهر تأثير القروض على الناتج الزراعي بعد فترة خمس سنوات وهذه النتيجة ناجمة عن سيطرة القروض الطويلة الاجل على عملية منح الائتمان .
- 4- اكد البحث على حاجة القطاع الزراعي الى المزيد من رأس المال لان العمالة لوحدها لا تكفي للنهوض بالانتاج بل ان راس المال يعد مهما واساسيا في عمليات التطوير والاصلاح في القطاع الزراعي اذ ان تغير المتغير المستقل (القروض الممنوحة) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير المتغير التابع (الناتج الزراعي) بمقدار (5.2) وحدة .

المقترحات :

- خرج البحث بمجموعة من المقترنات بالاعتماد على نتائج التحليلين الوصفي والقياسي وكما يأتي :
- 1- الاستمرار في دعم القطاع الزراعي ماليا واقتصاديا فضلا عن الجوانب الاخرى .
 - 2- زيادة القروض الممنوحة ولا سيما في الميدان القروض الطويلة الاجل لان المزارع لا يقوى على تمويل المشاريع الكبيرة ذات المردود البطيء .
 - 3- التركيز على تطوير والوعي المصرفي لدى المزارعين لنشر العادات المصرفية بينهم قدر الامكان .
 - 4- الاستمرار في قروض المبادرة الزراعية ومتابعة تسديد قروضها من قبل المقرضين .
 - 5- فتح سجلات ائتمانية للمقرضين لثبت البطاقة الائتمانية لهم وتسجيل حالات المخالفات بعدم التسديد والتلاؤ والافلاس وغيرها.

المصادر باللغة العربية :

الكتب :

- 1- عبدالقادر محمد عبدالقادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ط1، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، السكندرية ، 2000.
- 2- عدنان الوردي ، اساليب التبيؤ الإحصائي ، طرق و تطبيقات ، مطبعة جامعة البصرة ، 1990.

البحوث المنشورة:

- 3- فاضل مكي والفاتح محمد سعيد ، تقويم اداء السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة (1996-2009) ، مجلة العلوم والثقافة ، المدينة ، الدولة ، مجلد 12 ، عدد 2 ، 2011 .
- 4- كرار حميد فرج و احمد فارس ، قياس اداء المصرف الزراعي العراقي من خلال الكفاءة التحصيلية للقروض الزراعية لمدة 2003-2008 ، مجلة العلوم الزراعية العراقية ، بغداد ، العراق ، المجلد (41)، العدد (6) ، 2010 .
- 5- محمد عبدالواحد و د.عبدالامير شياع ، تأثير المبادرة الزراعية في نشاط الاقراض المصرفي والارباح بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، بغداد ، العراق ، المجلد (8)، العدد (22)، 2013 .

6- يحيى حمود حسن و د. حسام الدين زكي، تحليل العلاقة بين اسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلسل الزمنية ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،بغداد ،العراق ،العدد (25) ،20 .

الرسائل والاطاريج الجامعية :

7- يوسف حاكم غدير، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق في ظل مرحلة التحول (2003-2012)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،2014 .

8- ليلى بدبو خضير، الصدمات النقدية واثرها في اسعار الصرف لمصر وال العراق – دراسة تحليلية، اطروحة دكتوراه ،مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،العراق 2014 .

التقارير الرسمية:

9- محافظة السليمانية- دائرة احصاء السليمانية – تقارير زراعية رسمية 2010-2017

10- وزارة المالية في الحكومة الاتحادية – المصرف الزراعي التعاوني – تقارير زراعية رسمية للسنوات 2010-2017 .

11-وزارة المالية في الحكومة الاتحادية – المصرف الزراعي التعاوني – دراسة حول كفاءة الأداء للسياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني،2014.

ثانيا : المصادر الاجنبية

12-B. H, Baltagi , Economics,2nd edition New York ,Springer Berlin – Heidelberg , 1999 , P.P.362 – 363

13- DA, Dicky, Fuller. W.A, Distribution of Estimators for Autoregressive time series with unit root, Journal of American Statistical Association, 1979, P. P427-430.